السيد الرئيس،

تود منظمة أمريكيون من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين أن تعرب عن قلقها المستمر فيما يتعلق بالعدد الكبير من قضايا انتهاكات حقوق الإنسان في دول مجلس التعاون الخليجي التي أثارتها الإجراءات الخاصة في تقرير الاتصالات المشترك. نحن قلقون بشكل خاص مع حجم القضايا المثارة ضد الدول الأعضاء في مجلس حقوق الإنسان، كالمملكة العربية السعودية. يجب أن يحمل الدول الأعضاء في مجلس حقوق الإنسان مستوى أعلى في احترام حقوق الإنسان في الداخل، إذا أريد منها أن تقود المجتمع الدولي في التصدي لانتهاكات الخارج.

على سبيل المثال، في التقرير الأخير للاتصالات المشتركة للإجراءات الخاصة، شكلت انتهاكات حقوق الإنسان في المملكة العربية السعودية وحدها ما لا يقل عن قضية 37 شخصاً. كما رفعت مجموعة من 10 إجراءات شكاوى إلى الحكومة السعودية طوال عامها الأول كدولة عضو في هذا المجلس. وشملت هذه الإجراءات ولايات الاحتجاز التعسفي والإعدام بدون محاكمة واستقلال القضاة والمحامين والتعذيب والمدافعين عن حقوق الإنسان وأيضاً الولايات المعنية بالحريات الدينية والتعبير والتجمع السلمي وغيرهم.

من أمثلة هذه القضايا السعودية التي أثارتها الإجراءات قضية وليد أبو الخير، وهو محامي حقوق الإنسان حكم بالسجن لـ 15 عاماً وبغرامات كبيرة بعد أن دافع عن قضية أخرى من قضايا الشكاوى المقدمة للإجراءات – وهو رائف بدوي. السيد بدوي هو مدون سعودي لا يزال يواجه 1950 جلدة المتبقية من حكمه، من إجمالي 2000 جلدة هي عقوبته. بالإضافة إلى ذلك، حكم الشيخ نمر النمر وهو رجل دين شيعي بارز ومدافع عن حقوق الإنسان بالإعدام بتهم غامضة منها "كسر الولاء للحاكم" و"التشجيع والقيادة والمشاركة في المظاهرات."

مع وضع هذه الأمثلة وغيرها في الاعتبار، ندعو جميع الدول الأعضاء في مجلس حقوق الإنسان لقبول مواقعهم مع تحمل المسؤولية للوصول إلى مستوى أعلى في احترام حقوق الإنسان. كما نطالب المملكة العربية السعودية على العمل على هذا الالتزام من خلال التسهيل فوراً للوصول غير المقيد لجميع المكلفين بالولايات في إطار الإجراءات الخاصة والمهتمين بالقيام بالزيارات القطرية لمتابعة الشكاوى المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان التي لازالوا يستلمونها.

شكراً.